ماهية العلاقة بين الدوارج المغربية والعربية المعيار

The essence of the relationship between Moroccan and Arabic dialects

حمزة القدميري

جامعة محمد الخامس بالرباط

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة انطلاقا من الوقوف على مفهوم الازدواجية اللسانية –كما تطرق له فيرجيسون– وكذا خصائصها، إلى إسقاط كل ذلك على العربية المعيار والدارجة المغربية، قصد التدليل على وجود ازدواجية فعلية بينهما، ومن ثم إيضاح متانة العلاقة الرابطة بينهما؛ وتبيان طرق تقوية وإضعاف هذه الازدواجية قصد إصلاح الصدع المتواجد في الواقع المغربي.

تمثلنا الموضوع بتحديد إشكاليته التي نروم معالجتها؛ والمتمثلة في البحث عن العلاقة الرابطة بين الدارجة المغربية والعربية المعيار. بهدف إماطة اللثام على هذا الباب، وقطع الشك باليقين درءا لكل دعوات التدريس بالعاميات والدوارج.

ارتأينا بغية الدفاع عن هذا الطرح، الاعتماد على منهج وصفي مقارن، نتوخى به وصف مجمل الظواهر التي نراها حاضرة ومشتركة بين المستويين معا، وحتى تلك التي طورتها الدارجة، مع مقارنة كلا المستويين المعيار والدارج.

ولقد تأتت لنا الغاية المرجوة بأن اعتمدنا الدراسات التي أقيمت حول الازدواجية لا سيما تلك التي ظهرت مع فيرجيسون، وأسقطناها على الوضع اللساني بالمغرب، مما جعل النتائج توضح أن الوضعية اللسانية التي جمعت وتجمع العربية المعيار بالدارجة المغربية تمثل ازدواجية لسانية كما في دراسات فيرجسون وغيره، احتل اللسان العربي المعياري النوع الأعلى داخل هذه الازدواجية، نظرا لقيمته وتوفره على إرث أدبي مكتوب، في حين ترك الجزء الأدنى من الازدواجية لتشغله اللهجات والدوارج العربية، ومنها الدارجة المغربية.

Abstract

This study aims, based on the concept of the double vocabulary, as discussed by Ferguson, as well as its characteristics, to drop all this in Arabic by the standard and the Moroccan dialect, in order to prove the existence of a genuine double relationship between them, and thus to clarify the strength of the relationship between them; It shows ways to strengthen and weaken this duplication in order to repair the existing rift in Moroccan reality.

The issue is whether it is a problem we want to address; searching for the relation between the Moroccan and Arabic standard. In order to uncover this section, and to eliminate any doubt, this is a precaution against all calls for teaching in colloquial and stair.

We thought that in order to defend this proposition, we would use a comparative descriptive approach, to describe the whole of the phenomena that we see both present and shared between the two levels, and even those developed by the cyclist, comparing both the standard and the scale.

The aim was to adopt the studies on duplication, especially those that appeared with Ferguson, and drop them on the Moroccan tongue. The results showed that the linguistic position that collected the Arabic standard in the Moroccan dialect represents a double standard, as in the studies of Ferguson and others, the Arabic standard tongue occupied the highest type within this language, given its value and its availability of a written literary legacy, while leaving the lowest duality Arabic dialects and stairs, including the Moroccan dialect.

الكلمات الدلالية:

الازدواجية اللسانية، النوع الأعلى، النوع الأدنى، الوظيفية...

Diglossia, High Variety, low Variety , functional...

1.مقدمة:

خلق الله الإنسان وميزه عن باقي الخلق بنعمة العقل، وحباه بنظام محكم من الأصوات والرموز، يدعم وجوده الفطرة، وتُكتسب مشروعيته بالسماع، كل ذلك ليعبر هذا الكائن البشري عن مقاصده، ويخلق مع غيره خيوطا من التواصل، تلبية للحاجة الوظيفية، مما يجعل هذا النظام موسوما بالاجتماعية، وعند هذا الحد يتفرع إلى ألسن متباينة معينة، ومؤطرة بالعرف والاتفاق، وهذا ما يجعل من كل لسان إنتاجا مجتمعيا حادثا عن ملكة اللغة.

وعلى الرغم من أن الألسن تنبثق من منبع واحد ومن ثم تختلف، إلا أن وجودها والحاجة إليها تقودها نحو الالتقاء في مصب واحد، ولابد من مجسد ومنجز يعطيها ذلك البعد الوجودي الملموس، وهذا ما يحققه الفرد، إلا أن ذلك لا يعني الانقطاع عن أسباب التفاعل، بل على العكس من ذلك تماما، فما يضمن للفرد حضوره هو التفاعل المستمر مع وداخل محيطه، تجسيدا لتلك الظاهرة الفكرية المرتبطة به دون غيره من المخلوقات.

إن اللسان مكون رئيس في تشكيل الهوية القومية، والمجتمع هو وعاء هذه الهوية، ولعل صنع هوية المجتمع العربي وازدهارها يوما، كان بفضل لسانها العربي، الذي عبر به عن إنتاجات شعرية بلغت أوجها في العصور ما قبل الإسلامية وما بعدها وصولا إلى نكبة التشتت والفرقة العربية فكريا بالدرجة الأولى فجغرافيا، وما لبث أمر هذه الفرقة حتى كان اللسان الواحد قد انحرف النطق به، وأخذ يجري على الألسن بطرق جانبت الفصاحة وقطعت حبل الود معها.

ولعل من مسببات تلك الفرقة اللسانية وفقدان الفصاحة يعود إلى الامتزاج الذي شكلت فيه العربية المعيار عنصرا ثابتا، في حين اختلفت نوعية اللسان المنافس بين القبطي والبربري ...، ولم يكن ليحدث هذا وتخلق هوة بين لسان الدين ولسان الدنيا لولا تلك الفتوحات الإسلامية، وما واجهت من مقاومة ضعيفة لم تكن لتصل في أفضل الأحوال إلى مرتبة الند، نظرا للحضور القوي للعامل الديني.

فالوضع اللساني المعيش في العالم العربي ناتج عن الاحتكاك الذي حدث بين الألسن الأصلية لتلك البلدان وبين العربية المعيار، في فترة كان المبتغى نشر دين الله، وخير نموذج يهمنا بالدرجة الأولى هنا، هو اتصال البربرية بالعربية وتغلب الثانية على الأولى، إلا أن هذا التغلب لم يخل من آثار اللسان الأصلي وتبعاته، فكان أن تولد لسان دارج يحمل سمات عربية خالصة، مدعوم بحضور للنسق البنيوي العربي ومشكل منه.

ولعل أسمى هدف توخيناه من وراء هذه الدراسة ذكرناه مرارا دون كلل، سواء بالإيحاء أو بالتصريح، طالما أننا نقصد درأ ودفع الدعوات الإيديولوجية التي تطعن في عربية الدارجة المغربية، وتمس نسبها، دون دراسة حقيقية تعير على الأقل للجانب العلمي الداعي للأمانة العلمية والموضوعية. ووفق هذا تتحدد أهمية دراستنا.

2.ماهية العلاقة بين العربية المعيار والدوارج المغربية:

خلصت مجموعة من الدراسات على أن ما يجمع الدارجة المغربية بالعربية المعيار يزيد عن كونه استمداد وإمداد أو أخذ وعطاء، فالدارجة المغربية ما كانت لترتدي حلتها التي هي عليها اليوم لولا تعرض العربية لتلك العوامل التي فرضت عليها هيأتها الجديدة، وهذا ما خلق لنا اليوم وسنين من قبله وضعا لسانيا يظل في كل أحواله ميلا لنقض خاصة الفطرة الجمعية، التي تقتضي تسخير أقل ما يمكن من مجهود للوصول إلى المبتغى والهدف المنشود، وإن صح الأمر الاكتفاء بأنسب وضعية لسانية تقود الفرد المجبول على التحرك نحو الأسهل، ونعني بهذا ما اصطلح عليه بالتفرد اللساني، إلا أنه اليوم في المجتمع المغربي صار توسيل أكثر من أداة لنفس الوظيفة التعبيرية مخالفا لأصل الخفة الفطري، أو لمبدأ الاقتصاد في الجهد.[1]

وتظهر هذه الوضعية اللامتفردة عند الطفل المغربي في شكل مكتسب في بيته ومن والديه أو من أحدهما في السنتين أو ثلاث السنوات الأولى. فإذا انتقل إلى الحضانة، وخصوصا إلى الروض بعد ذلك، فإنه قد يواجه بلسان فرنسي، مخلوط عادة بدارجة عربية مغربية. وقل أن تجد الروض يسهم في تعليم العربية المعيار، أو إمكان الحديث بها. وينتقل الطفل بعد الروض إلى المدرسة العمومية، فيتعلم لسانا عربيا فصيحا، قد يوظف المعلم في تلقينه تلك الدارجة التي يتواصل بها خارج المدرسة، مما يقف عائقا أمام اكتمال أو إنضاج لأي نظام من هذه الأنظمة.[2]

وبذلك يسهم الاكتساب والتعلم في تشكيل النموذج اللساني لدى الطفل، الذي يصير تواصله اليومي القائم بين البيت والمدرسة معرضا لصدع كبير. فحتى المتحدثون بالعربية من أبنائها يقعون بسبب هذا الصدع في أخطاء لا حصر لها، ويخرج حديثهم مصحوبا بالاضطراب وعدم الطلاقة، ذلك أنهم يتحدثون بالعربية المعيار وهم غير مطمئنين إلى قدرتهم على ذلك، فيبذلون جهدا كبيرا في التفكير مصحوبا بالمعاناة، إذ أنهم يفكرون في بناء الصيغة اللسانية الفصيحة، ويفكرون في الوقت نفسه، في مضمون الرسالة التي

[1] انظر الأوراغي محمد، التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 2002م. ص19.

[2] انظر الفاسي الفهري عبد القادر، اللغة والبيئة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، (د.ط)، 2003م ص20 و21.

يقصدون إلى إيصاليها، فيخرج التعبير متعثرا.[1] إذ أن استعمال الفصحى فعل محكم، وكل فعل من هذا القبيل مكلف، فإذا كانت الكلفة باهظة أو تتجاوز الفائدة، يضطر المستعمل إلى التخفيف من جهوده العضلية والذاكرية. وهذا هو السبب الأهم في تحول اللسان من نظام إلى نظام آخر. ولا بد من التنبيه على أن التحول الناتج من هذا الميل الطبيعي إلى الاقتصاد (في جميع أفعال الإنسان) ينطبق خصوصا على لسان التخاطب اليومي العادي لعفويته. لأن لسان التخاطب يخضع خضوعا كاملا لقانون الاقتصاد اللساني.[2]

ورغم كل التطور الذي حققته الدارجة والمكاسب التي أحرزتها، تظل محرومة من ثروة خبرات الفصحى في التعبير عن الثقافة العربية، فالفصحى هي حامل هذه الثقافة القومية. إذ من المعلوم أن الثقافة الدينية والإعلام والفكر والعلم وأشياء أخرى كثيرة، لا تتصل بالدارجة في المحيط العربي الإسلامي، وإنما تتصل باللسان العربي الفصيح، لأنه لسان الدين والحضارة والإبداع الأدبي، وما إلى ذلك من مجالات كثيرة، لا يتأتى نمو العربي المعرفي والديني والمجتمعي إلا بالنمو فيه، لأن هذه المعارف نشأت باللسان الفصيح، وتمكنت بها وتفتقت طاقة العربي فيها.[3]

لهذا كله نتساءل عن المصطلح الذي وظف للتعبير عن هذه الوضعية اللسانية التي أشير إليها في خضم هذه الأسطر؟ وما الذي يدعم وجوده بالأساس في الثقافة العربية عامة والمغربية بالخصوص؟

3. مفهوم الازدواجية اللسانية:

كانت الأمة العربية قبل الإسلام وبعده تعرف وضعا لسانيا متباينا من الناحية الوظيفية، فما هو رسمي لُجئ فيه لذلك اللسان الذي ائتلف حوله العرب في أسواقهم وأشعارهم ومناظراتهم إلى غير ذلك. في حين أنه كانت القبائل عند انعزالها تتحدث باللسان الذي جبلت عليه. ولم يختلف الأمر وظيفيا اليوم عما كان عليه الحال آنذاك، إلا أن الهوة التي صارت بين اللسان الرسمي ولسان الحياة اليومية اتسعت، لارتباطها بما هو تاريخي وسياسي وديني، كنا قد عرضنا لها سابقا في ثنايا الفصل الأول من هذا البحث. ولم يكن هذا الوضع اللساني يوما مرتبطا بالعرب ولسانهم فقط، فنجد أن اللاتينية لما آلت إلى الزوال تولد عنها ألسن حديثة، وحتى هذه الأخيرة حبلت بألسن ناشئة مثل الكريول مع الفرنسية، إذ أن الفرنسية هي "**بين أهلها والملاحق ناضجة مكتملة ولغة خالصة متمدنة، لكنها ليست كذلك في طفولة الكريول كما تتلفظ**

[1] انظر موسى عطا، «نهاد موسى والتخطيط اللغوي مثل من ظاهرة الازدواجية اللغوية»، إربد للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2009م، ص203.

[2] انظر الحاج صالح عبد الرحمان، «العاميات العربية ولغة التخاطب الفصيحة»، مداخلة علمية مقدمة في ندوة (الفصحى وعامياتها، لغة التخاطب بين التقريب والتهذيب)، الجزائر، (04-05 يونيو 2007)، ص81.

[3] انظر الفاسي الفهري عبد القادر، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1998م، ص152.

بها أفواه المتفرنسة من أبناء الدول المتخلفة في إفريقيا وآسيا وأرخبيلات الأنتي. إذ استلم أولئك من المستعمر الوافد عليهم الفرنسية؛ وهي لغة مستوفية لشروط الكمال والتحضر. ثم بنى منها الهاتيون والمارتينك وغيرهم، بتأثير من نظام حياتهم البدائية، الكريول، فكان الخرج لغة هجينة بدائية، قد تمثل لطفولة أي من لغات الاستعمار الأوروبي، وإن شكل هذا البناء مرحلة متطورة بالقياس إلى البدجين".[1]

وتتميز تلك الألسن الناشئة نسقيا بصعوبة إدراجها في نمط لساني، وبوجود خانات فارغة في مكونيها الصرفي والتركيبي، وفقر معجمها المرتبط مداخله بالحرف اليدوية والمبادلات الضرورية للحياة الاجتماعية البسيطة، وغلبة الاقتراض عليه، لتميز مداخله المعجمية من جهة اللفظ بعدم التجانس نطقا. ونحو ذلك من أشكال التعبير الفني المتميز عادة بالعفوية والسذاجة. وهي تنقل شفويا (ثقافة عشائرية)، تستند إلى رواية التجارب الشخصية المتراكمة عبر حقب تاريخية، وقد لا يكون لهذه الثقافة انتشار خارج مجتمعاتها البسيطة.[2]

وأمام هذا الوضع القائم الذي يوجد فيه بالإضافة إلى العاميات والدوارج، لسان ممعير يعد أداة لتسجيل حجم كبير من الأدب المكتوب، كما أن اكتسابه يتم أساسا بواسطة التعليم الرسمي، ويستعمل في معظم الأغراض المكتوبة والأحاديث الرسمية، لكنه غير مستعمل في المحادثة العادية من قبل أي قطاع في المجتمع. برز مصطلح (DIGLOSSIA) الذي قوبل بترجمات مختلفة في العربية، منها **التفرع اللساني**[3] **والثنائية والازدواجية**، إلا أننا سنستقر على الازدواجية مقابلا لـ (DIGLOSSIA)سيرا على خطى من سبقنا في ذلك.

ويعني الازدواج في السياق العربي عموما، والمغربي خصوصا، تعايش العربية العامية الدارجة والعربية المعيار. وعلى الرغم من أن الازدواج ظاهرة شائعة بين الألسن، إذ ربطت باللسان العربي على الخصوص، منذ عمل تشارلز فيرجسون عن الازدواج اللساني سنة 1959. لكن أول من أطلق صفة الازدواج اللساني كان كارل كرومابخر (krumbacher) في عام 1902، بخصوص الوضع اللساني في اليونان؛ واستعملها بعده وليم مارسيه (W. Marçais)، إلا أن عمل فيرجسون الذي قابل الازدواج اللساني في العربية بالازدواج في غيرها من الألسن، جعل المسألة موضع نقاش عام.[4]

---

[1] الأوراغي محمد، التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 2002م، ص22.

[2] انظر الأوراغي محمد، التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص23، 24 و25.

[3] استعمل هذا المصطلح للتعبير عن الازدواجية من قبل الأوراغي محمد في كتابه التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي.

[4] انظر غاليم محمد، «اللغة والهوية في ضوء النظرية السياسية»، اللغة والهوية في الوطن العربي إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، يناير 2013م، ص332.

وقد لاحظ فيرجسون أنه في المجتمعات الكلامية التي درسها، وخص بالذكر اليونانية والعربية والألمانية السويسرية والكريولية الهيبتية (ويقصد هنا بالمجتمعات الكلامية؛ ما يستطيع تحديده عن طريق الحدود التي تفصل بين الدول)، هناك استخدام لأكثر من نوع من أنواع اللسان، هذه الأنواع لابد أن تعود إلى لسان واحد، ويستخدمها أفراد ذلك المجتمع تحت ظروف مختلفة ولأسباب متباينة. وهي محددة الوظيفة، حيث إن استخدام أحدهما في وظيفة الشكل الآخر يعتبر خطأ، وفي معظم الأحوال مدعاة للسخرية.[1]

وتكون الأنواع اللسانية في المجتمعات الأربعة التي لاحظها فيرجسون على نوعين: النوع الأول يكون عادة على شكل فصيح يسمى بالنوع اللساني الأعلى (High Variety)، وفي هذا الإطار فهذا النوع يستعمل أساسا في أوضاع مخصوصة، مثل السياقات الدينية والثقافية والتعليمية والرسمية والإعلامية...إلخ، أما النوع الثاني فيأخذ شكل لهجات عامية ودوارج، ويسمى بالنوع اللساني الأدنى (Low Variety). وكان فيرجسون يتحدث عن هذين (النوعين) باعتبارهما مرتبين الواحد فوق الآخر.[2] وهو يذهب إلى أن التنوع الأعلى أو التنوع المعيار عموما ليس فطريا عند أحد، لكونه معطى ثقافيا أعلى، بوظائف لا يمكن إتقانها إلا بعد فترة من الاكتساب اللساني الأول العادي.[3]

لقد حدد فيرجسون الازدواجية في كونها؛ وضع لساني ثابت نسبيا، يكون النوع الأعلى فيه منظما أو مصنفا للغاية، ويكون هذا النوع أكثر تعقيدا من الناحية النحوية والصرفية والتراكيب الصوتية، وأعلى من غيره، ويمثل له بالأدب المكتوب الذي يحظى باحترام أفراد المجتمع. ويكون مصدر هذا الأدب إما عصور سابقة، وإما من مجتمع آخر غير المجتمع الذي توجد فيه الازدواجية. ويتم اكتسابه عن طريق التعليم الرسمي (المدارس والمعاهد)، ويستخدم للعديد من أغراض الكتابة والتحدث الرسمية، على العكس من النوع الأدنى الذي لا يستخدمه أي قطاع من قطاعات المجتمع لغرض المحادثة الرسمية.[4]

وليس صحيحا أن النوع الأعلى مكتوب فقط، والنوع الأدنى منطوق، بحيث يمكن أن نتحدث عن ازدواجية كتابية، أو لا تناظر كتابي. فالحوارات في الفضائيات العربية تبين أن الأنواع تختلط، بحيث يستعمل النوعان الأعلى والأدنى بالتناوب والمزج. ولم تعد العاميات شفوية فحسب، بل أصبحت تكتب في الروايات والصحف والإشهار أو الإعلان إلخ.[5]

---

[1] انظر صالح الفلاي إبراهيم، ازدواجية اللغة بين النظرية والتطبيق، (د.ن)، الرياض، ط1، 1417هـ/1996 م، ص17.

[2] انظر غاليم محمد، «اللغة والهوية في ضوء النظرية السياسية»، ص332. وصالح الفلاي إبراهيم، ازدواجية اللغة بين النظرية والتطبيق، ص19. والفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة، دار الكتب المتحدة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2013م، ص 19. وسراج نادر، «إشكالية الازدواجية اللغوية في اللسان العربي (رؤية ألسنية حديثة)»، مجلة الاجتهاد، العدد 20، السنة الخامسة، صيف العام 1414هـ/1993م، ص217.

[3] انظر الفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص21.

[4] انظر صالح الفلاي إبراهيم، ازدواجية اللغة بين النظرية والتطبيق، ص21.

[5] انظر الفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص34.

وفي كل حضارة هناك ازدواجية قائمة على الثقافة العالمة الفصيحة المدونة الرسمية، الخاصة بالعقل المنتج والقوى المدبرة، وهناك من جهة أخرى الثقافة الشعبية، والمعيش والعملي. لذا يسهل القول هنا بقيام خطابين داخل كل ثقافة؛ خطاب الاختصاصي والمثقف والباحث المجتهد، والفكر النظري والتجريد، وعالم المفاهيم والعقل المحض، ثم خطاب العامة والمحسوس، وعالم الشفهي والاستهلاك، والعلائق الحية المألوفة الشائعة. فالأمم تملك عادة لسانين، يكتسب أحدهما مرجعية تفوق ما للآخر، بسبب أن هذا الأول العالم/ المدون، قد تشارك في إجلاء شكله النهائي والمعروف، وفي بلورة جملة قواعده وقوانينه، كتاب ولسانيون وفلاسفة، وكان على مر السنين محط اهتماماتهم وتقديرهم. بينما اللسان الآخر (العامي) يعرف بضآلة قدرته التعبيرية، فيما عدا الماديات واليوميات والتداولات من شؤون الحياة. ولو أردنا أن نمثل لمدى تفاعل اللسانين في احتكاكهما اليومي لقلنا؛ إن العامية تغني الفصحى بتعابير مادية وتجسيمية، بينما تغتني العامية بالتعابير المجردة أو غير المادية، التي تتوافر عادة في الشكل الفصيح للسان ما.[1]

والذي أكسب ذلك النوع الأعلى مرتبته –ونخص بالذكر هنا اللسان العربي الفصيح– أسباب متعددة، في مقدمتها العامل الديني، فالجميع يسلم بأن القرآن هو أرقى إنجاز لساني للعربية في كل مجال ممكن، ولا أحد يستطيع منافسته، ويتعين على الجميع أن يحاولوا محاكاته بخضوع وخشوع، ولا ينبغي أن يكتب شيء لا يلتزم بالحالات البلاغية والأدبية والاصطلاحية واللسانية السائدة في القرآن. ينضاف إلى هذا الارتباط الوثيق بين العربية وماضي العرب المجيد، فالعربي يعد العربية الفصحى لسان أسلافه الذين صنعت مآثرهم التاريخ في ظل الإسلام، كما يعد استعمال لسان أولئك الأجداد البارزين العظماء فخرا عظيما له. دون نسيان تأثير القومية العربية الحديثة، فالافتخار بلسان ما يعد شيئا مشتركا، لكن بعض الأمم تشعر بهذا أكثر من غيرها.[2]

واستعمال المجتمعات نوعين للسان واحد في بيئة لسانية واحدة، لا يعني وجود امتياز متجل في امتلاك لسانيين، بل يعني الافتقار إلى لسان وظيفي واحد منسجم مكتمل الحلقات، يعاني من الازدواج والانشطار والتشوه. وهذا بدوره لا يحيل على وجود تعارض، وذلك ما أكده **فيشمان**؛ الذي لاحظ أن استعمال أنساق مختلفة في مجتمع معين والحفاظ عليها في وضع قار، دون إحلال نسق منها محل نسق آخر، يكون تابعا للأدوار التي يقوم بها نسق معين، والمختلفة عن الوظائف المنوطة بالنسق الآخر. وذلك أنه بينما يعبر نسق معين عن مجموعة من السلوكات والمواقف والقيم، فإن مجموعة أخرى من السلوكات والمواقف يعبر عنها النسق الآخر. فتكون المجموعتان مشروعتين ثقافيا، ومتكاملتين اجتماعيا، أي غير متصارعتين،

[1] انظر سراج نادر، «إشكالية الازدواجية اللغوية في اللسان العربي (رؤية ألسنية حديثة)»، ص213 و219.

[2] انظر القعود عبد الرحمان بن محمد، الازدواج اللغوي في اللغة العربية، (د.ن) الرياض، ط1، 1417هـ/ 1997م، مؤسسة هنداوي سي آي سي، (د. م)، (د.ط)، (د. تخ)، ص162 و163.

كما هو شائع لدى البعض، وكما يظهر في كثير مما ينشر عن علاقة الدارجة بالعربية المعيارية. فالصراع أو التعارض إذا غير واردين في هذا السياق، بالنظر إلى اختلاف المجموعتين الوظيفي. ومن المعتاد أن يسير هذا الاختلاف كما سبقت الإشارة في اتجاهين: (لسان) معيار (عاليHigh) يستعمل في الدين والتعليم والإدارة وباقي المظاهر الثقافية والإعلامية الأخرى، ولسان(عامي) يستعمل في الأغراض اليومية والبيت والأسرة وأوساط العمل اليدوي...إلخ.[1]

ويعد استعمال النوع الأعلى في المجالات التي ينتظر فيها استعمال النوع الأدنى خرقا لمبادئ الكفاية التواصلية، أو فهما غير لائق للثقافة اللسانية. فبالنظر إلى الفرق الوظيفي بين التنوعين في الازدواجية، فإن كلا من النوعين له مجالاته المستقلة، بحيث يبدو غريبا استعمال أحدهما في مجالات الثاني أو العكس.[2]

ويرى فيرجسون أن الازدواج اللساني لا يظهر أو ينشأ في مجتمع بعينه إلا بشروط؛ أولها أن تتوافر مادة أدبية كبيرة بلسان ذي صلة وثيقة باللسان الأصلي (الفصيح) للمجتمع أو مماثل له، تمثل جزءا مهما من قيم المجتمع الأساسية. أما الشرط الثاني فيكمن في اقتصار الكتابة على نخبة قليلة من المجتمع. ويكمن الشرط الثالث في مرور فترة زمنية طويلة تقدر بقرون عديدة على توافر الشرطين السابقين[3].

ويكون النوع الأدنى داخل مجتمعات ازدواجية اللسان ممثلا بلهجات وعاميات ودوارج ، هذا التعدد يخلق نوعا من السلمية بين هذه اللهجات ولهجة المركز، بحيث أن الأفراد في بقية أرجاء المجتمع (عدا المركز) ينظرون إلى لهجة المركز كشكل أعلى، فعندما يتحدثون فيما بينهم يستخدمون اللهجة المحلية الخاصة بمنطقتهم، أما لهجة المركز فإنها تحتل الوظائف العليا للمجتمع، كالاتصال بين أفراد المجتمع من مختلف الأرجاء، ولكن أفراد المجتمع الذين يعيشون في المركز لا يتبعون مثل هذا التخصيص في الوظيفة، فهم يستخدمون لهجتهم المعيارية للاتصال فيما بينهم، وهذا الاتصال عادة ما يأخذ شكل الأحاديث اليومية.[4]

ويرى فاسولد أن وجود الشكل اللساني المعياري مع لهجات أخرى لسائر قطاعات المجتمع، لا يتنافى مع مفهوم الازدواجية، لو تم استبدال لفظ مجتمع كلامي الذي أشار إليه فيرجسون بلفظ آخر هو مجتمع ازدواجية اللسان (Diglossic Community)، على اعتبار أنه تلك الوحدة الاجتماعية التي يشترك فيها النوعان اللسانيان الأعلى والأدنى. والسبب وراء هذا الاستبدال هو أن لفظ المجتمع الكلامي لفظ واسع المعنى، ومن الصعب تعريفه تعريفا دقيقا، أما لفظ مجتمع ازدواجية اللسان، فإنه من السهل تحديده بخصائص أو سمات لسانية بدلا من السمات السياسية كالحدود وغيرها.[5]

---

[1] انظر مصطفى عادل، مغالطات لغوية الطريق الثالث إلى فصحى جديدة، ص176. وغاليم محمد، «اللغة والهوية في ضوء النظرية السياسية»، ص333.

[2] انظر الفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص32 و34.

[3] انظر المصري عباس وأبو حسن عماد، «الازدواجية اللغوية في اللغة العربية»، ص48.

[4] انظر صالح الفلاي إبراهيم، ازدواجية اللغة بين النظرية والتطبيق، ص103.

[5] انظر صالح الفلاي إبراهيم، ازدواجية اللغة بين النظرية والتطبيق، ص104.

وبناء على هذا التوسع الجديد في مفهوم الازدواجية اللسانية، فقد أعاد فاسوولد تحديدها في أنها: حجز الأجزاء اللسانية العليا في المجتمع (والتي لا يكتسبها الفرد ولكنه يتعلمها لاحقا، وبطريقة واعية، ويتم هذا التعلم عن طريق التعليم المدرسي) لأوضاع يدركها الفرد على أنها أكثر رسمية وأكثر تحفظا. وحجز الأجزاء اللسانية الدنيا الأوضاع التي يعتبرها الأفراد أقل رسمية وأكثر ألفة، والتي يتم اكتسابها أولا بطريقة لا واعية مهما كانت درجة الترابط بين هذه الأجزاء الدنيا والأجزاء العليا، بدءا من الاختلاف في الأسلوب ونهاية بالاختلاف التام كما في الألسن المنفصلة.[1]

وقد ذكر هاديسون إدواردز أن الوصول إلى نظرة موحدة لازدواجية اللسان يتطلب النظر إلى المميزات الزمنية والتزامنية (Diachronic and Synchronic attributes)، ويقصد بالمميزات الزمنية أو التاريخية؛ ما نستطيع ملاحظته من تغيرات من منظور تاريخي، ويقضي التعامل معها الرجوع إلى الماضي ومعرفة ودراسة التطور التاريخي. أما المميزات التزامنية فإنها تتطلب النظر إلى التغيرات اللسانية في زمن محدد أو إحدى مراحل التطور.[2]

ويتميز كل من النوعين الأعلى والأدنى أو الفصيح والدارج بملامح متباينة، في مقدمتها يأتي التقسيم شبه الكامل بينهما للعمل، فالعربية الفصحى لا تصلح للتعبير عن الجوانب المحسوسة والجوانب المادية للحياة المعاصرة، وليس بوسعنا أن نطلق أسماء عربية فصيحة على المبتكرات والأجهزة التي نجدها في المنزل الحديث، ناهيك عن آلاف الأشياء التي نشاهدها في المكتب وفي المصنع وتحت غطاء السيارة وفي المعمل أو في أي إبداع من إبداعات الحضارة الحديثة. وربما يستطيع العربي أن يوصل فكرته بالعامية عن طريق استعارة كلمات من ألسن أجنبية، أو نحت كلمات جديدة من ناحية، وباللجوء إلى الدوران حول المعنى من ناحية أخرى، ولكنه لا يستطيع استعمال هذه الكلمات المستعارة المنحوتة حديثا في كتاباته دون الاحتماء بالرموز الاعتذارية مثل الأقواس وعلامة التعجب أو علامة الاستفهام. وتبقى العاميات على تعددها مناسبة للتعبير عن مظاهر الحياة اليومية العملية، ففيها ما يكفي من الكلمات التي تعبر عن الأشياء المحسوسة التي يستعملها العربي العادي، كما تحتوي على تعبيرات وكلمات زاخرة بالمعنى.[3]

وتكاد تجليات العاميات المعاصرة لا تنبض إلا على وقع تعبيراتها. وهي تعكس من خلال شفافيتها وسرعة إيصالها، الإيقاع الحقيقي لمشاعر الفرد وتطلعاته. إنها تنقل الجانب المعيش من تجربتنا الإنسانية الحميمية، ذلك الذي ليس بمقدور الفصحى أن تعبر عنه، نظرا لطابعها التجريدي، كما لعدم التفاتها عموما نحو ما هو محسوس ويومي ومادي في حياة المرء، وهي بذلك الألصق والأصدق، والأكثر مباشرة.[4]

1.3 خصائص الازدواجية اللسانية:

---

[1] انظر صالح الفلاي إبراهيم، ازدواجية اللغة بين النظرية والتطبيق، ص119.

[2] انظر صالح الفلاي إبراهيم، ازدواجية اللغة بين النظرية والتطبيق، ص131.

[3] انظر صالح الفلاي إبراهيم، ازدواجية اللغة بين النظرية والتطبيق، ص157، 158 و159.

[4] انظر سراج نادر، «إشكالية الازدواجية اللغوية في اللسان العربي (رؤية ألسنية حديثة)»، ص227.

من خلال ما ثم إيراده بخصوص الازدواجية اللسانية، والتعريف الذي حظيت به، يتضح أن أي مجتمع لساني ليتم وسم وضعيته اللسانية من الناحية الوظيفية بأنه مجتمع مزدوج اللسان، لا بد من توافر خصائص حددها فيرجسون في **تسع:**[1]

1.1.3 الوظيفة: من أهم خصائص هذا الازدواج اللساني، الوظيفة التي يؤديها كل من النوعين اللسانيين الأعلى والأدنى. فهناك بعض المناسبات أو الأوضاع الاجتماعية التي تحتم استخدام النوع الأعلى، وفي حالتنا العربية الفصحى كالخطب الدينية والمحاضرات والندوات الوطنية والدولية...، بينما هناك بعض الأوضاع التي يكون استخدام النوع الأدنى ممثلا في الدارجة المغربية ضرورة حتمية، ونلجأ لهذا النوع في محادثاتنا مع الأهل والأصدقاء...إلخ. وما يميز النوعين معا أن توظيفهما حسب المقام الاجتماعي الذي يستدعي أحدهما أو كلاهما يكون ثابتا على وجه الإطلاق، بمعنى أنه لا يتطاول نوع على مكانة الآخر، فيما عدا بعض الحالات النادرة والاستثنائية التي أصبحنا نشاهدها. وهذا التخصيص في الوظيفة أو الاستخدام لجميع طبقات المجتمع مهما كانت درجة تعلم أفراد ذلك المجتمع، وكذلك الإدراك من جانب الأفراد والمجتمع، نستطيع تتبعه في رد فعل هؤلاء الأشخاص، عندما توظيف النوع اللساني غير المناسب في وضع يستدعي استخدام النوع الآخر.

2.1.3 المنزلة/ المكانة: يعتبر جميع أفراد المجتمع النوع الأعلى كالعربية الفصحى لسانا عالي المستوى، وأرفع منزلة، بحيث لا يقارن مستواه بمستوى النوع الأدنى الممثل في الدوارج، ونخص بالذكر هنا الدارجة المغربية. هذا الاحترام العميق أو المقام العالي الذي تتمتع به العربية الفصحى، قد يقود بعض أفراد المجتمع إلى إنكار وجود ذلك النوع المتدني والمنحدر منها والبارز في شكل لهجات وعاميات ودوارج. أما الأفراد الذين لا ينكرون وجوده فإنهم ينظرون لهذه المنحدرات على أنها انحراف عن معايير النوع الأعلى.

3.1.3 التراث الأدبي: يتمتع النوع الأعلى من اللسان بتراث أدبي أكبر من التراث الأدبي الذي يحظى به نظيره الذي يقل عنه، ويكون هذا التراث الأدبي الذي ينال التقدير والاحترام في الحالات الدراسية التي ذكرها فيرجسون على نوعين: (أ) أن يكون امتدادا لتراث سابق مكتوب بالنوع الأعلى، والذي يمثل لمتحدثي هذه اللسان اتصالا بماض زاهر مجيد، وهذا النوع ينطبق على حالة اللسان العربي، ذلك أن ما تزخر به العربية من موروثات شعرية ونثرية، جعلها حضارة غنية ومزارا لكل دارس ومبتغ لعلم لم يكتب له الحظوة عند أهله. (ب) أن يكون التراث الأدبي آتيا من مجتمع آخر غير المجتمع الذي توجد به الازدواجية، مجتمع يكون في حالة من الإنتاج المستمر وتقوم فيه الفصحى مقام النوع المعياري.

4.1.3 الاكتساب: يستخدم البالغون العامية أو الدارجة (النوع اللساني الأدنى) عند التحدث مع الأطفال، كما أن الأطفال يستخدمون هذا النوع عندما يتحدثون فيما بينهم. ويتضح من هنا أن الدارجة كنوع أدنى

[1] انظر صالح الفلاي إبراهيم، ازدواجية اللغة بين النظرية والتطبيق، ص22-49. والقعود عبد الرحمان بن محمد، الازدواج اللغوي في اللغة العربية، ص199-218.

تكتسب بطريقة طبيعية فطرية، جبل عليها ذلك الطفل بناء على السمع منذ المهد. وربما نسمع الفصحى من الأطفال بين وقت وآخر. ولكن اكتسابها الفعلي يتحقق بصفة أساسية عن طريق التعليم الرسمي، سواء كان هذا التعليم في مدارس القرآن التقليدية أو المدارس الحكومية الحديثة، أو عن طريق معلمين خصوصيين. من هنا يتضح أن الظروف التي تهيأت للنوع الأدنى في ثوبه الدارج، جعلته لسانا أما لتلك المجتمعات، ومنها المجتمع المغربي.

5.1.3 المعيارية: يرى فيرجسون أن هناك شكلين للمعيارية بالنسبة للعاميات والدوارج، أو ما يسميه بالنوع اللساني الأدنى، ففي المجتمعات الصغيرة والتي عادة ما يكون لها مركز حضري موحد، تكون الدارجة المتحدثة في ذلك المركز هي المعيار للنوع الأدنى، مع محاولة باقي أفراد القرى والمدن الأخرى تقليد هذه النوع إلى حد كبير. أما في المجتمعات التي لا يكون لها مركز حضري موحد كما هو الحال بالنسبة للعربية، فإن هناك العديد من اللهجات الإقليمية، والتي تكون معيارية في إقليمها.

وتتكون المعيارية من جزأين؛ ففي الجزء الأول يتم قبول نوع لساني على أنه تعاقد وعرف أرفع من الأنواع اللسانية الأخرى، ويتبع هذا القبول في الجزء الثاني عمليات التقنين والتحديث، حيث يتم التوسع في الكلمات، وما يصحب هذا التحديث من وضع المعاجم وكتب النحو التي تحدد للمتحدثين التوظيف اللساني الصحيح. وفي الازدواجية يكون النوع الأعلى دائما هو الشكل الذي كتب وما زال يكتب له العديد من كتب النحو والصرف والتراكيب الصوتية، بالإضافة إلى المعاجم التي تحمل في طياتها معاني مفردات ذلك النوع. بالإضافة إلى هذا فإن هناك إجماعا بين أفراد ذلك المجتمع على طرق النطق الصحيحة والقواعد النحوية وحتى على قواعد الإملاء والخط الخاصة به. وهناك كم هائل من الدراسات التي تستهدف النوع الأعلى، يقابل ذلك تقصير في دراسة النوع اللساني الأدنى، الذي تظل دراسته إما غير موجودة وإما حديثة نسبيا وقليلة في حجمها، وغالبا ما تكون هذه الدراسات منجزة –بداية أو بشكل أساسي– من قبل باحثين خارج المجتمع اللساني عينه، ومكتوبة بألسن أخرى.

6.1.3 الثبات: تعتبر ظاهرة ازدواجية اللسان وضعا لسانيا ثابتا يدوم قرونا عديدة على الأقل، أضف إلى هذا أن الشواهد في بعض الحالات توضح فيما يبدو، أنه يمكن أن يصل إلى أكثر من ألف عام، كحال الشواهد الشعرية والنثرية في العربية. فازدواجية اللسان العربي على سبيل المثال يرجع إلى عهد ما قبل الإسلام، وربما إلى عهد بعيد قبل ذلك العهد، إضافة إلى ذلك ظهور اللحن في العربية الذي نتج عن اختلاط العرب بالأعاجم، والذي يرجع إلى عهد الدولة العباسية بالخصوص، وهناك نستطيع القول بأن خاصية الثبات تصف وضع العربية وصفا جيدا.

7.1.3 النحو: تعد البنية النحوية واحدة من الفروق اللافتة بين الفصحى والدارجة، ففي الأولى فئات نحوية لا توجد في الثانية، كما أن لها نظاما صرفيا خاصا بالأسماء والأفعال، مختزلا أو غائبا تماما في النوع الأدنى. فعلى سبيل المثال في العربية الفصحى ثلاث حالات للاسم، تظهر إما مكتوبة فوق نهايته أو

مسموعة عند نطق هذه الأسماء، هذه الحركات تميز الاسم المرفوع من المنصوب من المجرور، ولكن في الدارجة لا يوجد أثر كبير لتلك الحركات الثلاث، زد على ذلك اقتصار النوع الأدنى على أقل عدد من القواعد. ويمكنكم الرجوع في هذا الصدد للفصل الثاني، خاصة تلك الأسطر التي أشيرَ فيها لجمع المذكر السالم في العربية وفي الدارجة.

وإذا كنا قد سلمنا بصحة المقارنة التي ترى أنه في كل مجتمع موسوم بازدواجية اللسان، يكون هناك اختلاف كبير بين التراكيب النحوية في الشكلين الأعلى والأدنى، ويتبلور هذا الاختلاف في غنى النوع الأعلى وفقر النوع الأدنى من الناحية النحوية، فإنه حسب فيرجسون يمكن وضع قاعدة عامة للتركيب النحوي للنوعين معا، حيث نستطيع القول بأن التركيب النحوي للنوع الأدنى أسهل وأقل تعقيدا من التركيب النحوي للنوع الأعلى.

8.1.3 المفردات: معظم مفردات النوعين الأعلى والأدنى مشتركة، وغالبية كلمات هذا الأخير موجودة أيضا في النوع الأعلى، ولكن باختلاف في التركيب والاستخدام، وقد يكون هناك اختلاف في المعنى في بعض الحالات. وإلى جانب هذا الارتباط هناك ارتباط ثان، بحيث أن زوجا من الكلمات يكون شائع الاستخدام في النوعين، وعادة ما يعود المعنى على الشيء نفسه تقريبا، واستخدام أحد جزئي هذا الزوج يرمز بشكل مطلق إلى النوع اللساني المستخدم. والمثال الذي ذكره فيرجسون هو زوج الكلمات (رأى–شاف) والذي يعني الشيء نفسه تقريبا، والفرق بين الكلمتين هو؛ أن كلمة (رأى) كلمة تخص النوع الأعلى، وهي نادرة الاستخدام في الحديث اليومي، وإن كانت هي الكلمة التي نتوقع استخدامها في الكتابة كما في الصحافة والشعر العربي الفصيح. أما كلمة (شاف) فإنها تحيل على النوع الأدنى والذي نستخدمه كل يوم تقريبا، وإن كنا لا نكتبه عندما نود كتابة موضوع لنشره في الصحف أو ما شابه هذا.

9.1.3 التراكيب الصوتية: يشكل النظام الصوتي للنوعين الأدنى والأعلى وحدة واحدة من وحدات التركيب الصوتي، ففي هذا التركيب الصوتي الموحد يكون النوع الأدنى هو الأساس، أما الاختلافات الموجودة في النوع الأعلى فإنها تكون إما جزءا من النظام، وإما شكلا موازيا لذلك النظام. فتحديد النطق بتبعيته لأحد الأشكال دون الآخر يبدو غير ممكن، ولكن، من الممكن افتراض أن المتحدث في مجتمع مزدوج اللسان يملك نظاما صوتيا واحدا، مع وجود خصائص لكل نوع من الأنواع اللسانية، والتي عادة ما تتسبب في وجود تداخل أو تضارب بين استخدام النوعين. فإذا احتوت كلمة ما من النوع الأعلى على مجموعة أصوات كان بعضها غير موجودة في النظام الصوتي للنوع الأدنى، فإن المتحدث عادة ما يستعيض عن الأصوات بأصوات من هذا النوع. فلو نظرنا إلى بعض مفردات العربية الفصحى المحتوية على حرف (القاف) مثلا، فإن متحدث الدارجة المغربية يبدلها في مواضع همزة كما في مدينة فاس أو (g).

وعلى هذا الأساس، فالأنظمة الصوتية للفصحى والدارجة بنية صوتية واحدة، يحتل فيها النظام الصوتي الدارج المنظومة الأساسية، وتكون السمات الزائدة في النظام الصوتي الفصيح بمنزلة منظومة فرعية أو شبه منظومة.

وعموما، يتضح أن هذه الخصائص التي تحدث عنها فيرجسون تنطبق على حال العربية والدارجة، فتتبعنا (السابق) لانبثاق الثانية عن الأولى من الناحية التاريخية أدى بنا للقول؛ إن العلاقة بينهما ليست بالأمر المستجد، وليست وليدة قرن أو اثنين، ذلك أنهما تقاسما الاستعمالات اللسانية، التي تحيل على نوع من انعدام التساوي الاجتماعي، حيث نجد أن اللهجات والعاميات والدوارج توظف في المستويات (الدونية السفلية)، أي تختص بالوظائف الحياتية البسيطة والمعتادة، في حين تتميز الفصحى بأداء الأدوار العليا، لأنها لسان الاستعمال (الرسمي الراقي) المنطوق والمكتوب على السواء. ولا يعني هذا أن تلك الدوارج مستقلة عن الفصحى، فالاستقلالية تتحصل بالتعبير والتطبيع والتقعيد، ووضع معايير الاستعمال الصحيح. والفصحى لسان معقد ومنمط، ويخضع لقواعد الضبط والتقويم في النطق والكتابة، بينما ليس للدارجة كتب أو معاجم أو معايير موحدة أو ضابطة، أو بالأحرى ليس لها تلك الإنتاجات التي تخول لها أن تكون في مصاف الأنواع العليا. فالفصحى إذن مستقلة، بينما الدارجة ليست كذلك. ولعل الذي ساهم في هذا التقسيم قدرة الفصحى على أن تكون لسان دين، فلا يمكن للسان غير مستقل أن يوظف في التدين، بمعنى أن شرط ملء الوظائف الدينية، مرتبط بشرط الاستقلالية. وإذا كانت الدارجة تابعة وغير مستقلة، فإنها بعكس الفصحى، لا يمكن أن تكون لسان دين. وهذه أكسبه التاريخ للفصحى. [1]

وبقدر ما يرتفع عدد المتكلمين ويتحسن وضعهم الاجتماعي، تصير الأغراض المنجزة (فاعلة) و(وظيفية)، وبذلك تتوافر سمة (الحيوية) وتكبر. وتنمو قابلية النوع اللساني ل(الاستقلالية) و(التاريخية) و(الحيوية) نفسها، في حين أنه كلما تقلص العدد، وتدنى مستوى المتعلمين، انحط النوع اللساني وصار عقيما، و(غير مستقل)، وغير (تاريخي)، وغير (حيوي)، ولا شك أن عدد مستعملي العاميات والدوارج العربية كبير، لأنها وسيط المتكلمين العرب في الوظائف اليومية، وتستجيب لحاجات التداول المحلي. إلا أنها على الرغم من ذلك، ليست حيوية بالمعنى المحدد في هذا السياق، فهي غير مؤهلة للتطبيع (Normalisation)، أو (التوظيف الديني) بسبب طبيعتها المتعددة، والمتغيرة، ولا يمكن أن ترقى إلى مرتبة الفصحى مهما تطورت. [2]

---

[1] انظر خربوش ثريا، «اللهجات العربية محددات وسمات»، مداخلة علمية مقدمة في ندوة (آفاق اللسانيات دراسات–مراجعات–شهادات، تكريما للأستاذ الدكتور نهاد موسى)، بيروت لبنان، (مارس 2001)، ص215.

[2] انظر خربوش ثريا، «اللهجات العربية محددات وسمات»، ص216.

إن ازدواجية اللسان وضع ثابت نسبيا، ففي حالتنا اللسانية، فإنه بالإضافة إلى دارجتنا التي تلون لسان السواد الأعظم منا، هناك الفصحى التي تعد نوعا لسانيا أكثر اختلافا، وعلى نسبة عالية من المعيارية، ومتميزة بخصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية، ولها أدب مكتوب بكميات كبيرة، مستمد من عصور سابقة، ومن مجتمعات أخرى تتحدث النوع اللساني الأعلى كلسان أم، ويحظى تراثنا باحترام أفراد المجتمع العربي، الذي يلجأ إلى التعليم الرسمي لاكتساب ذلك النوع المتميز بعلوه وسموه، ويستخدم هذا النوع لأغراض الكتابة والتحدث في المواضيع الرسمية، ولكن لا يعول عليه في الحديث في شؤون الحياة اليومية.

إن الازدواجية في عالمنا العربي وفي محيطنا المغربي تواجه الناشئة منا منذ مرحلة مبكرة من الطفولة، تقدر في الغالب بدخول المدرسة، وربما واجهته قبلا أثناء احتكاكه بالقنوات التلفزية الموجهة لهذه الفئة، وتمارس الازدواجية بدرجة أكثر ضمن مستويي اللسان؛ المكتوب والمنطوق، ذلك أنهم يكتبون بالنوع الأعلى ويتكلمون بالنوع الأدنى، الأمر الذي يخلق لديهم معاناة قاسية جراء لسان يتجاذب مع مولود له شديد العقوق، لأنه يحتل مواقع مهمة في المجتمع وجوانب مختلفة من حياة الفرد.

والمجتمع الأجنبي فيما يتعلق بالفصيحة والدارجة هو السبب الأول، لكن المسألة بعد انتشارها كانت تتأثر بالأسرة العربية والمجتمع العربي، أي بأهل العربية أنفسهم حين صارت الدارجة قارة بينهم، وحين تدنى المستوى الثقافي والمعرفي وانحسرت المعرفة اللسانية، وتدنى الوعي اللساني بالعربية والانتماء لها، فصار المجتمع داء العربية بعد أن كان أحد أدويتها. وفي هذا الحين أصبحت الدارجة متوارثة، يرثها المحتك بها أبا عن أب، وجيلا عن جيل. ولا ترقى لمستوى الفصحى، وإنما هي تابعة دونية مجتزأة ومشوهة أحيانا كثيرة، ولا تحمل في بدورها قابلية للاستمرار والتطور خارج نطاق تداولها الشفهي المحصور. ومن اللافت أنه لا يصار إلى إثارة مواضيعها إلا في خضم الأزمات السياسية والمصيرية التي تواجهها الأمة العربية في مسيرة نضالها. والدعوات المعروفة إلى تقعيد العاميات والدوارج وتعميم استعمالها، أو استبدال الفصحى بها، ولا تعدو هذه المطالبات والمزاعم عن كونها دعوات استعمارية وإن لبست لبوسا علميا متجددا.[1] فكيف نواجه هذه الدعوات ونصبو نحو إضعاف الازدواجية العربية والمغربية بالخصوص؟

4. توصيات:

يعد الازدواج اللساني مرتبطا بوجود (تنوعات لسانية) متكاملة لأغراض الاتصال الداخلي في مجموعة لسانية معينة، بناء على إسناد المجتمع وظائف معينة مختلفة إلى تنوعات لسانية مختلفة. لذلك يكون حجم الازدواج تابعا لتعدد الأدوار الاجتماعية وتنوعها، ولتقاربها وضعفها.[2] ويقل حجم الازدواج بل ويضعف إذا

[1] انظر القعود عبد الرحمان بن محمد، الازدواج اللغوي في اللغة العربية، ص32. وسراج نادر، «إشكالية الازدواجية اللغوية في اللسان العربي (رؤية ألسنية حديثة)»، ص222.

[2] انظر غاليم محمد، «اللغة والهوية في ضوء النظرية السياسية»، ص334-335.

ما كان النوع الأدنى أقرب إلى النوع الأعلى، أو بتعبير آخر تكون الدارجة أقرب إلى اللسان المعيار، وعليه لا يفكر المتكلم في لسانيين، وإنما في لسان بصيغة المفرد وفي سلامته. وعلى العكس من ذلك فالازدواجية القوية تسود في الوضع الذي يكون فيه اللسان المعيار والدارجة متباينين بما يكفي في إدراك المستعملين، وبنظامين متميزين من القواعد واسمين مختلفين.[1]

ويلحظ أن علاقة الدارجة المغربية بالعربية، وإن كانت في طريقها إلى التباعد، فإنها لن تصل إلى حد الاستقلال التام، ذلك أن الرابط بينهما من ناحية الازدواجية ضعيف إيجابا لا سلبا، فالنوعين معا متقاربان ويجمعهما نسق واحد، كل يغترف بحسب حاجته. إلا أن ما خلق نوعا من التوظيف المجتمعي هو النقل الذي حدث للعربية وحولها من لسان أم إلى متعلم، والسبب في ذلك راجع بالأساس للتحول التنقيصي الذي قذفت به من لدن متكلميها، ولم يكن السبب يوما فقرا في مقوماتها البنيوية الداخلية أو انعدام قدرتها على المواكبة، فاللسان لا ينهار بفعل الفقر أو الضعف الداخلي، وإنما يعود السبب في ذلك للتنقيص منه، والذي يؤول به أولا إلى أن يصير لسانا ثانيا، بعد أن يكون أولا، ويسود الاضطراب في نقله وتواتره وإيصاله عبر الأجيال، مما يؤثر في تعلمه كلسان أم.[2]

ويمكن التنبؤ بأفول الازدواجية حين يتم إدخال التنوع العامي في مجالات مخصصة عادة للتنوع الأعلى. ويتكرر هذا بأفول التمكن الشعبي من النوع الأعلى والتمهيد لتبني الأدنى في النصوص الدينية أو الدنيوية، المكتوبة والشفوية، التي تستهدف الشعبيين بالأساس، ونموذج ذلك **سلطات الكنيسة الغربية التي انشغلت بكون الناس العاديين لا يفهمون الخطب اللاتينية، مما جعل مجلس مدينة تور في سنة 813 يقر بأن الأساقفة يجب أن يترجموا خطبهم إلى الرومانية أو الألمانية. فما دعا إلى الإصلاح كما يقول بولغرم هو الاعتراف بأنه لا يمكن أن تتكلم إلى الناس بلغة توقفوا عن فهما منذ مدة، ولا يمكن أن تنفذ إلى أرواحهم.**[3]

ولعل النموذج اللاتيني هو ما يحدث في المغرب اليوم، إذ أصبح يتعذر على المتعلم فهم النص الديني فهما صحيحا، فما بالك بغير المتعلم الذي أصبحت خطب الجمعة الملقاة بالعربية عليه مدعاة للنوم ومجلبا للملل، ويرجع السبب في ذلك لانتشار الأمية على نحو كبير، الشيء الذي دعا جل المنابر الدينية إلى توظيف الدارجة، تفسيرا وتيسيرا للفهم. وهذا على العكس مما نبتغيه ما هو إلا تقوية سلبية لحالة ضعف إيجابي وجب توافرها.

---

[1] انظر الفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 23.

[2] انظر الفاسي الفهري عبد القادر، اللغة والبيئة، ص24.

[3] الفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص27.

وفي هذا الصدد فإنا ندعو ولسنا ندعي السبق، إلى تعميم تعليم قوي، ولن تتأتى لتعليمنا العربي والمغربي خصوصا إلا بالانغماس اللساني، فلا تعليم لساني للعربية دون استعمال لها، وذلك يساعد على الاندماج السريع وفي وقت أقل، ما دمنا نهدف إلى تقليص الكلفة. فإذا كان اللسان يكتسب بالسماع فحري بالتعلم أن يسير في هذا المنحى، فلا إنجليزية تتعلم بالعربية ولا فرنسية تلجأ إلى ذلك، فالأولى أن تتعلم العربية بالعربية. ولعل خطط الانغماس المبكر للأطفال في بيئة تنطق بالعربية يساعد على اكتسابها في سن مبكرة، ويتلافى الازدواجية المضرة بنجاح العمليات التعليمية.[1]

وبنفس الكيفية فإن نمو المشاركة الكثيفة في التعلم لمختلف الطبقات، عبر العالم، قد وضع حدا لتقليد نخبوية التعلم، وفتح الباب أمام انتشار تعلم عربية معيار حديثة ضمن شرائح كبيرة من السكان، وتطويرها للأهداف التواصلية المطلوبة. وترتبط بتعلم العامة بصفة قوية وسائل الإعلام، ففي البلدان العربية ساهمت الإذاعة والتلفزة والسينما والجرائد والمجلات، إلى حد في انتشار معرفة اللسان العربي المعيار الحديث والصيغ الحضرية للعربية المنطوقة، إلى درجة أصبح معها الفلاحون في مصر وسوريا والعراق يفهمون الأخبار باللسان المعيار.[2]

ويجمل فيرجسون التحولات التي تؤدي إلى ضعف الازدواجية فيما يلي: (1) انتشار التعلم. (2) تواصل أوسع بين مختلف أجزاء المجموعة الإقليمية والاجتماعية. (3) الرغبة في قيام لسان وطني معياري كسمة للاستقلالية والسيادة والوحدة السياسية أو القومية. فالضعف أو الأفول مقترنان بالتحديث والتمدن والأهداف التجارية والتصنيع، والحاجات المتولدة عن هذه التحولات المؤدية إلى خلق قوة عاملة متعلمة، إضافة إلى صعوبة إبقاء الفصل بين الخطاب الموجه إلى المتعلم والخطاب الموجه إلى غير المتعلم، ويؤدي التحديث إلى تعميم التعليم والتعلم، وإلى أفول الازدواجية.[3]

إن الإرادة الحرة والمشروعة تدعو لصون العربية وتطويرها والخروج من نفق تقوية الازدواجية سلبا، الشيء الذي ينعكس على اللسان العربي، فالأولى نشر العلم وتعميمه بالعربية لا بلسان أجنبي يفقد المتعلم هويته، ويخلق هوة تلتهم القدرة حتى على فهم النص الديني، الذي لا طالما كان حظوة للعرب والعربية، وأي تحول نحو الدارجة أو الألسن الأجنبية ما هو إلا دفع لقطع الصلة والنسب.

إن اللسان، أي لسان لا يحتفظ بوحدته إلا بمقدور ممارستنا له، لذلك وجب استعمال العربية في المؤسسات والمدارس والجامعات وكل ما له القدرة على رأب الصدع، والتحفيز الإيجابي على استعمالها

[1] انظر الفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص35.

[2] انظر الفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص29 و30.

[3] انظر الفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص27.

والتحدث بها، وهذا أمر لا يتأتى بين ليلة وضحاها، لكن حسبنا المحاولات والدعوة إليها والسهر على تنفيذها، فإن كان سبب انحطاط الأمة تبخيس لسانها والحط من شأنه، فلا سبب للنهضة والتقدم إلا بالرفع من شأن هذا اللسان وتقديمه على ما سواه.

5.خلاصة:

عموما وبناء على ما ثم إيراده في الصفحات أعلاه، يتضح أن الوضعية اللسانية التي جمعت وتجمع العربية المعيار بالدارجة المغربية تمثل ازدواجية لسانية كما في دراسات فيرجسون وغيره، حيث احتل اللسان العربي المعياري النوع الأعلى داخل هذه الازدواجية، نظرا لقيمته وتوفره على إرث أدبي مكتوب، ظل مقترنا به طوال قرون عديدة ربت عن الأربعة عشر، محمولا في نصوص شعرية ونثرية تواترتها الأجيال، زد على ذلك أن الشق الوظيفي الذي يتبنى الأمور الجادة والرسمية داخل المقامات العليا، تشبث بهذا النوع اللساني ليعبر به، ولم تكن هيبته ولا منزلته عند ذويه منحطة في يوم من الأيام، وإنما نظر إليه على أنه الهوية الأممية التي تعكس الكيان العربي وتجذب الكائن العربي للاعتزاز والافتخار به في لا وعيه، في حين أن وعيه يحثه على التنقيص والاستخفاف من لسانه العربي. لقد درج على ألسن العرب ما أفقد للعربية فطرتها من الناحية الاكتسابية وجعلها لسانا لا يتأتى نيله إلا بالتعليم الرسمي، ورغم غنى مفرداته وتراكيبه إلا أنه لم يعد يستعمل منها إلا الشيء اليسير. إن احتلال العربية مصاف الأنواع العليا ترك الجزء الأدنى من الازدواجية لتشغله اللهجات والدوارج العربية، حتى سار نسقها الصوتي مبنيا بالأساس على نسق هذه الدوارج، التي اتخذت من الحياة اليومية داخل البيت أو خارجه وبين الناس عامتهم وحتى خاصتهم لسانها الخاص، وقل أن هذا اللسان يفرض وجوده في الحياة الوجدانية التي لا تحتاج إلا أدنى تكلف، الشيء الذي جعل من مستعمليها يزيد بفضل أن هذا النوع الأدنى مكتسب بالفطرة، وأول ما يسمع الإنسان في هذا الوجود هي تلك التوظيفات الدارجة البعيدة عن العربية المعيار وعليها يشب.

لقد بنى فيرجسون أساسا لسانيا للازدواجية ووضع مؤشرات تحيل على كيفية تقويتها وإضعافها،

فانتشار التعليم والدعوى للتعلم أحد السبل لإضعاف هذه الازدواجية، وتلحيم الشرخ بين النوعين الأعلى والأدنى، لدرجة تفقد الأخير نوعا من قوته، ولن يتأتى هذا الإضعاف ما دامت الأمم تهمل لسانها وتزدريه، لاجئة لألسن أخرى لا تعلو عليه في شيء إلا في إرادة شعوبها وطموحهم، ولا أدل على ذلك من أن العربية يوم أن كانت في عصور الازدهار، كان ذلك بفضل علمائها وقادتها، زد على ذلك اليوم التجربة الأنجلو سكسونية التي جعلت الإنجليزية في صدارة ألسن العلوم ومطمحا للمتعلمين، والفضل كل الفضل في ذلك لذويها. إننا قلنا ونكرر القول بأن انحطاط الأمة ثقافيا؛ ثم بالتخلي عن لسانها وتهميشه، ونشر الأمية لا انتشارها، وبيع الجهل، ولا سبيل للعودة إلا بإعلاء شأن العربية ودعم تواجدها داخل المؤسسات، فلا تجربة تغنينا عن هذا السبيل ما دمنا لا نتهم الذئب بمقتل يوسف.

6. النتائج المتوصل إليها:

ساهمت الطفرات التي شهدتها العربية في اتساع الفجوة بين لسان الحديث والتواصل اليومي، ولسان الدين، إلا أن ذلك لم يكن ليعني استقلالها الكلي عن العربية الأم، بل هي مرتبطة بها، تمتح منها حاجتها وتدخل معها في علاقة تكامل. ولا أدل على ذلك ما تمثله الدارجة المغربية بالنسبة للعربية، فالدارجة المغربية وعلى غرار الدوارج المتحدث بها في البلدان العربية، تولدت بفتح العرب لشمال إفريقيا والمغرب الأقصى بالخصوص إبان الفتوحات الإسلامية، وتشكلت بالصراع بين البربرية والعربية، ورغم تغلب الثانية على الأولى ظلت العوائد النطقية للسكان الأصليين حاضرة، بالإضافة للميل نحو البسيط السهل غير المكلف، كسمة تسم الجنس البشري ككل. وما يؤكد عربية الدارجة المغربية هو ذلك الاستبقاء اللساني للنسق البنيوي العربي حسب حاجة الوظيفة الحياتية، وحضور السمات اللهجية العربية التي كانت سائدة منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، وإن صح الأمر فإن الفرق الكبير الذي باعد بين العربية المعيار والدارجة المغربية، لا يعدو عن كونه تخلصا أو شبه تخلص من الحركات، بين تقصير وتمديد واختلاس وحذف.

لقد دفعت بنا دراستنا للازدواجية اللسانية لإجلاء الغموض عن عربية دارجتنا المغربية، ورفع اللبس فيما يتعلق بهذا الأمر، خصوصا وأن الدعوات الإيديولوجية حاولت وما زالت تحاول نفي صفة العربية عنها. وإن كان هذا يشكل الحد الأول للسيف، فحده الثاني تشحذه تلك الدعوات التي تحث على تبني الدارجة لسانا رسميا بدل العربية، وهذه دعوة لا تختلف عن الأولى في شيء سوى أنها تدعو لقطيعة دينية.

إن الدارجة المغربية والعربية المعيار تنطلقان من نفس البنية العميقة، وتتبنيان النسق نفسه، إلا أن السرعة في الأداء تسقط ملامح الاتصال. وبالرغم من هذه الإسقاطات فما يظهر يكفي لإثبات النسب والبنوة.

وعليه، فإن هذه العلاقة المبنية على هذا الأساس، تخلص إلى أن أنسب مصطلح لساني يصف هذه الوضعية اللسانية يمثل له بـــ:(الديجلوسيا)، التي تجعل ترتيب الدارجة ضمن مصاف الأنواع الدنيا كوسيلة تعبيرية تبتلع الحياة اليومية المادية، في حين تجعل من العربية المعيار نوعا أعلى، له حضوره وهيبته داخل الأوساط الخاصة به، ويعد من العيب ومن باب السخرية استعمال اللسان الدارج فيها.

المراجع:

-الأوراغي محمد، التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 2002م.

-الحاج صالح عبد الرحمان، «العاميات العربية ولغة التخاطب الفصيحة»، مداخلة علمية مقدمة في ندوة (الفصحى وعامياتها، لغة التخاطب بين التقريب والتهذيب)، الجزائر، (04-05 يونيو 2007).

-خربوش ثريا، «اللهجات العربية محددات وسمات»، مداخلة علمية مقدمة في ندوة (آفاق اللسانيات دراسات-مراجعات-شهادات، تكريما للأستاذ الدكتور نهاد موسى)، بيروت لبنان، (مارس 2001).

-الفاسي الفهري عبد القادر، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1998م.

-الفاسي الفهري عبد القادر، اللغة والبيئة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، (د.ط)، 2003م.

-الفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة، دار الكتب المتحدة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2013م.

-القعود عبد الرحمان بن محمد، الازدواج اللغوي في اللغة العربية، (د.ن) الرياض، ط1، 1417هـ/ 1997م.

-مصطفى عادل، مغالطات لغوية الطريق الثالث إلى فصحى جديدة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، (د. م)، (د.ط)، (د. تخ).

-موسى عطا، «نهاد موسى والتخطيط اللغوي مثل من ظاهرة الازدواجية اللغوية»، إربد للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2009م، ص 201-224.

-المصري عباس وأبو حسن عماد، «الازدواجية اللغوية في اللغة العربية»، المجمع، العدد 8، 1436هـ/ 2014م، ص37-76.

-غاليم محمد، «اللغة والهوية في ضوء النظرية السياسية»، اللغة والهوية في الوطن العربي إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، يناير 2013م.

-سراج نادر، «إشكالية الازدواجية اللغوية في اللسان العربي (رؤية ألسنية حديثة)»، مجلة الاجتهاد، العدد 20، السنة الخامسة، صيف العام 1414هـ/1993م، ص213-240.

-صالح الفلاي إبراهيم، ازدواجية اللغة بين النظرية والتطبيق، (د.ن)، الرياض، ط1، 1417هـ/1996 م.